

# الحاصلات البستانية مستقبلها في كفاية الإنتاج المحلي والتوسع في التصدير

للمركنور أحمد حامد النشمري

الحاصلات البستانية مكانة ملحوظة في الإنتاج الزراعي بالجمهورية العربية المتحدة . ولقد حظيت تلك الحاصلات بنصيب وافر من الاهتمام في السنوات الأخيرة باعتبارها مصدرا هاما من مصادر تنويع الإنتاج الزراعي وإيجاد صناعات زراعية وتصديرية نحتاج إليها البلاد فضلا عن توفير احتياجات الاستهلاك المحلي وتمهين مستوى التغذية بين أفراد الشعب .

## الفاكهة

وكان من أهم مظاهر اهتمام البلاد بالحاصلات البستانية إقرار مشروع التوسع في زراعة الحاصلات البستانية على أساس سد الاحتياجات المحلية والتصدير إلى الخارج وتصنيع الفائض وحددت المساحات بعد دراسات إحصائية علمية دقيقة وكان من بين المشروعات التي تضمنها البرنامج التنفيذي للسياسة الزراعية العامة التوسع في زراعة الفاكهة للتصدير والتصنيع والاستهلاك المحلي في حدود مساحة قدرها ١٢٥٠٠٠ فدان وإنشاء المشاتل اللازمة لإنتاج الشتلات السكافية لها مع الأخذ في الاعتبار ضرورة زراعة الأنواع والأصناف المختلفة في المناطق الملائمة لسكل منها فمثلا تتركز زراعة البرتقال الفاناشيا (الاصفي) في المحافظات الجنوبية من الوادي وزراعة البرتقال أبو سرة في المناطق الساحلية ومحافظات وسط وجنوب الدلتا ومصر الوسطى حتى بني سويف كما تتركز زراعة البرتقال اليافاري المصري في وسط وجنوب الدلتا ومصر الوسطى حتى بني سويف والبرتقال البلدي في جنوب الوجه القبلي جنوب بني سويف وتتركز زراعة العنب في مديريات الوجه البحري وخاصة الجزء الغربي من محافظة البحيرة وما يستجد من مساحات هناك في محافظة الفيوم والمناجور في محافظات البحيرة والشرقية والجيزة والموز في الأراضي الساحلية والطينية .

وقد روهى في تنفيذ خطة التوسع في زراعة الفاكهة العناية بإنتاج الشتلات اللازمة لزراعة مساحات التوسع وذلك بأن يوكل أمر إنتاج الشتلات للمساحات الواسعة التي تزرع لغرض التصدير والاستهلاك المحلى إلى هيئة حكومية ( مصلحة البساتين ) بصفتها أقدر الجهات على ذلك مع تدبير الإمكانيات اللازمة وفي حالة عدم تدبير الإهتمامات المطلوبة يوكل الأمر إلى هيئة شبه حكومية أو هيئة زراعية تجارية وتطبيقا للنظام الاشتراكي الذي تسير عليه البلاد فقد رؤى أن يترك بالمجانل الأهلية لكثائر للشتلات المطلوب زراعتها الإنتاج المحلى بالإضافة إلى إنتاج مصلحة البساتين . وقد وضعت المزارع الحكومية ( وزارة الزراعة - الإصلاح الزراعى - وزارة الأوقاف ) تحت تصرف الهيئة الموكلة إليها لكثائر الشتلات حتى يتسنى انتخاب عيون الطعم من أشجار ذات صفات تجارية ممتازة بفرض الوصول إلى أصناف موحدة ذات صفات محددة حتى لو أدى الأمر إلى الاستغناء عن ثمار الأشجار المنتخبة كامهات .

وفي الجدول التالى ( ١ ) بيان بمساحات الفاكهة في السنوات العشر من بداية قيام الثورة حتى الآن يوضح الزيادة المطردة وخصوصا في الجزء الثانى منها وذلك تحقيقا لسياسة التوسع وتطوره في ظل الاشتراكية وآنركز الزيادة بصفة خاصة في الفواكهة التي تساعد الظروف الجوية في الجمهورية على إنتاج محاصيل كبيرة منها وصفات ثمارها جيدة تتلاءم مع الاستهلاك المحلى أو التصدير أو التصنيع وفي مقدمة هذه المحاصيل الموالح وهى الفاكهة الرئيسية من حيث الإنتاج والقيمة الغذائية والاقتصادية .

ولم يكن التقدم في نشر زراعة الفاكهة في الجمهورية مقصورا على الزيادة الأفقية بزيادة المساحات سنة بعد أخرى بل تناولت أيضا للموضوع بالإنتاج أى العمل على زيادة غلة الفدان في كل من المحاصيل المختلفة عن طريق الإرشاد إلى أفضل الوسائل التي تؤدى إلى تحقيق ذلك وقد كان من نتيجة ذلك أن ازديت المساحات المنزرعة بفواكه غير منتجة اقتصاديا بسبب كبر سنها أو رداءة أصنافها أو تدهورها وزرعت غيرها تبعا لسياسة التركيز في المناطق الملائمة لزراعة أشجار يعنى بإنتاجها وفضلا عن ذلك فيقوم جهاز الإرشاد الذى تم تقويته وتعززه



بموظفين جدد بعد تدريبهم في ميادين العمل المختلفة بإمداد المنتجين بأفضل الطرق لتأدية العمليات الزراعية المختلفة تبعاً لنوع الفاكهة ومنطقة الزراعة ونوع التربة المنزرعة بها الأشجار وفي مقدمة هذه العمليات التي أخذت نصيباً كبيراً من العناية كميات مياه الري التي يجب أن تعطى لكل من الفواكه المختلفة وموعد إضافتها بما كان له كبحر الأثر في زيادة الإنتاج حيث كان المنتجون يعتمدون إلى غير أراضيتهم بالمياه كلها تيسر لهم الحصول عليها دون النظر إلى الحاجة الفعلية للأشجار والتربة إلى هذه المياه بما أدى في كثير من الحالات إلى تأثر الأشجار وضعف محصولها . هذا مع توجيه العناية بتوفير الصرف الجيد لخطورة ارتفاع مستوى الماء الأرضي في بساتين الفاكهة أو ارتفاع مستوى الرطوبة الأرضية عن الدرجة الملائمة لنمو أشجار الأشجار .

كما يقوم هذا الجهاز الإرشادي بمد المنتجين إلى برامج التسميد التي وضعت بمعرفة المختصين في تغذية وتسميد الفاكهة بعد تجارب ودراسات لسنوات عديدة مع تعريفهم بالنسب الطرق والمواعيد التي تتبع في إضافة الكميات المحددة في هذه البرامج حتى تستفيد الأشجار منها نظراً لأنه توجد عوامل كثيرة تؤدي أحياناً إلى عدم الاستفادة بالآسمدة المضافة إلى الأشجار رغم وفرتها .

هذا وقد كان من أكبر العوامل التي تؤدي إلى فشل المنتجين في تحقيق أرباح مجزية من البساتين رغم إنتاج الأشجار لمحاصيل كبيرة هو إصابة تلك المحاصيل بآفات تؤدي إلى تلفها . وقد وفرت الدولة للكشاوريات ومواد المقاومة وأجهزة التعفير والرش والعمال المدربين مما أصبح معه الإنتاج مجزياً .

وبما لا شك فيه أن التوسع لواضح الذي تحقق في السنوات العشر التالية للثورة وكذلك التوسع المطرد في السنوات المقبلة يفرض تحقيق كفاية عادلة لجميع أفراد الجمهورية وتمثيلاً مع نصيب الفرد في الدول المنتجة الأخرى ، سيصبحه ، ويلزمه مشاكل وصعوبات معقدة ومتعددة بالإضافة إلى بعض المشاكل القائمة حالياً . الأمر الذي استوجب معه التوسع في إجراء البحوث المتعلقة بالشئون البستانية وفقاً لخطة مدروسة بعيدة عن الارتجال في إطار من التعاون الوثيق بين مختلف

الجهات المعنية بالبحوث البستانية وهى أقسام البحوث التابعة لمصلحة البساتين وأقسام الإنتاج النباتى بكليات الزراعة بالجامعات وأقسام علوم النبات بها والمركز القومى للبحوث وذلك لتوحيد الجهود وتركيزها مع توفير كافة الإمكانيات الضرورية لاجراء البحوث حتى يمكن تحقيق الأهداف التى تنشدها البلاد فى أسرع وقت وبأقل التكاليف .

ولتحقيق هذا الهدف رؤى البدء بقيام الجهات والهيئات السابق ذكرها بالبحوث الخاصة بحل المشكلات الأكثر أهمية والتى تؤدى إلى الوصول إلى نتائج يمكن فى ضوءها رفع الإنتاج وتحسينه بما يتفق والنهضة الشاملة التى تسير عليها البلاد وعلى أن لا يكون هناك تكرار لبحوث متشابهة تهرى فى هيئات مختلفة وقد كانت بحوث الفاكهة التى قرر مؤتمر البساتين البدء بالقيام بها لأهميتها تتناول المواضيع الآتية :

١ — دراسة الاحتياجات المائية لأشجار الفاكهة وعلى الأخص الموالح والمانجو والعنب والفواكه المتساقطة الأوراق ( الخوخ — البرقوق — الكثرى ) .

٢ — دراسة الاحتياجات الغذائية لأشجار الفاكهة وعلى الأخص أصناف الموالح الرئيسية مثل : البرتقال بكرة والفا لثيا واليوسفي والليجونى البلدى وأصناف المانجو الرئيسية مثل البيرى والتميمور وقلب الثور وأصناف العنب البناتى والروزاكى والرومى الأحمر وصنفى الموز الهندى والمغربى والحلويات مثل الخوخ والكثرى .

٣ — انتخاب سلالات متميزة من الفاكهة وبخصوصاً فى الموالح والعنب والخوخ .

٤ — دراسة أنسب الأصول لتطعيم أشجار الفاكهة عليها مثل أصول موالح مقاومة للأمراض وملائمة للظروف المصرية للأصناف التجارية التى يجرى الإكثار منها مثل البرتقال بكرة والفا لثيا واليا فوى المصرى اللين فى البلدى والليجونى البلدى وإيجاد

أصول لتطعيم المشجور عليها وأصول مقاومة للاصفرار والأمراض الأخرى لتطعيم الكثرى عليها وإيجاد أصول مقاومة للديدان الشعبانية لتطعيم الخوخ عليها.

٥ — دراسة تقايم الأشجار وتشمل العنب والخرنوب والمشمش والبرقوق .

٦ — دراسة الكفاية الإنتاجية لأشجار الفاكهة في المناطق المختلفة حتى يتيسر تنفيذ سياسة التوسع على أسس من الحقيقة والواقع .

٧ — التربة والتمجين في العنب لتحسين صفات الأصناف الرومي الأحمر والأيطالية والبناتي وفي الخوخ لإيجاد أصناف تناسب شتاء مصر الدافئ وتقاوم الديدان الشعبانية وفي الموالح وعلى الأخص اليوسفي البلدي والليمون المسالخ .

٨ — دراسة تخزين الحاصلات البستانية لإيجاد أنسب الطرق التي يمكن حفظ الثمار بما بحالة صالحة للتسويق تبعاً للظروف المختلفة التي تتطلبها حالة الأسواق .

٩ — دراسة طرق التعبئة لإيجاد أنسب العبوات لتسويق الثمار محلياً وفي الخارج .

١٠ — دراسة طرق ومواعيد قطف الثمار وعلاقتها بالتغير والتسويق والتصدير .

١١ — دراسة تأثير العمليات الزراعية على مكونات الثمار وقوة حفظها .

١٢ — دراسة الظروف البيئية وأثرها على مكونات الثمار وقوة حفظها .

ولما كانت الأراضي الزراعية تمتد من الجنوب إلى الشمال على جانبي نهر النيل مسافات طويلة حتى تصل إلى البحر الأبيض المتوسط بحزقة مناطق متعددة تتفاوت درجة الحرارة والرطوبة فيها تفاوتاً كبيراً له أثره الواضح في اختلاف نوع الحاصلات والأصناف والسلالات التي تجود بكل منطقة ودرجة الإصابة بالآفات

والأمراض ومواعيد الزراعة وجمع المحاصيل فتمددت المشاكل التي يواجهها المربيون لاختيار أكثر الأصناف ملاءمة لكل منطقة .

لذلك كان من الضروري إقامة محطات بحوث وتجارب إقليمية موزعة على جهات الإقليم المصري حيث تمثل مختلف مناطق لإجراء شتى البحوث والتجارب بدلاً من تركيزها بوزارة الزراعة وحتى يعمل الاختصاصيون تحت الظروف البيئية الإقليمية التي ينتجونها السلالات والأصناف .

وقد راعت الوزارة تزويد تلك المحطات بالاختصاصيين في مختلف الفروع من مربين للنبات وإخصائين لمقاومة الحشرات والآفات والمشتغلين ببحوث الأراضي بحيث تعمل هذه المجموعة في تناسق وترابط للنهوض بكافة نواحي الانتاج الزراعي في كل منطقة . كما راعت توفير وسائل الإقامة والاستقرار وسبل المواصلات والمعامل والأجهزة والأدوات والآلات الزراعية المختلفة بجميع الأعمار والأعباء هلي خير وجه .

وقد بدى في سنة ١٩٦٠ بتنفيذ مشروع إنشاء محطات البحوث البستانية واعتمده في الخطة الخمسية الأولى بمبلغ ٦٠٦٨٢٧ جنيهاً لتنفيذه في المدة من ١٩٦٠ / ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ويستهدف المشروع إجراء البحوث والتجارب هلي محاصيل النماكة والخضر في مناطق إنتاجها للتعرف هلي مدى إمكان تطبيق النتائج التي يتوصل إليها الباحثون لدى مختلف الأراخ في كافة أنحاء الجمهورية العربية المتحدة فضلاً عن كونها خير مرشد لهم في التغلب هلي المشاكل المحلية الخاصة بالانتاج لكل منطقة .

وتنحصر وسائل تنفيذ المشروع فيما يلي :

(١) إقامة سبع محطات إقليمية لبحوث البساتين بحيث تمثل كل منها منطقة ذات بيئة محدودة وذلك في الجهات الآتية :

١ - القناطر الخيرية وتمثل منطقة جنوب الدلتا .

٢ - النوبارية د د د غرب د

٣ -	مصدر	تمثل منطقة مصر الوسطى
٤ -	الصباحية	» » شمال غربى الدلتا
٥ -	الفيوم	» » محافظة الفيوم
٦ -	التحرير	» القطاع الجنوبى لمديرية التحرير
٧ -	الخانكة	» منطقة التوسع فى المناطق المجاورة لقرعة الاسماعلية .

(ب) توفير كافة وسائل البحث العلمى .

(ج) تزويد المحطات بجميع إمكانيات التنفيذ وتهيئة سبيل الاستقرار للقائمين بالعمل بها .

(د) تنظيم زيارات هذه المناطق لمشاهدة النتائج الفعلية للتجارب والعمل على تطبيقها فى مزارعهم .

وقد تم حتى الان إنشاء محطة بحوث البساتين بالقناطر الخيرية وتشتمل على مبنى رئيسى للعامل ومبنى سكنى الموظفين المتزوجين ومبنى سكنى الموظفين غير المتزوجين والجاراجات وتم تعيين الموظفين الفنيين والإداريين وتميز المبانى بالاناثات والأجهزة والكيبويات وبدأ العمل بها هذا العام كما تم إنشاء محطة بحوث البساتين بسدس وتنفصل على معامل للبحوث ومبانى سكنية للموظفين والعمال والمبانى الخاصة بالجاراجات والخازن كما تم تعيين الموظفين الفنيين وسيبدأ العمل بالمحطة هذا العام .

وجارى تنفيذ محطة بحوث البساتين لسكل من الصباحية والنوبارية ويستكمل العمل بها فى نهاية هذا العام ويبدأ بتشغيلها قبل انقضاء السنة المالية ١٩٦٣ / ٦٢ .

وبذلك يبقى من تنفيذ المشروع إنشاء محطات البحوث الخاصة بالفيوم ومديرية التحرير (القطاع الجنوبى) والخانكة وسيبدأ بتنفيذ المحطة الخاصة بالقطاع الجنوبى لمديرية التحرير فى ميزانية ١٩٦٣ / ٦٢ وجارى الانصال

بوزارة الإصلاح الزراعي لتسليم المساحة من الأرض اللازمة لإقامة المحطة وتحقيق أهدافها .

وتقدر المبالغ التي صرفت حتى الآن في تنفيذ المشروع من ميزانيتي ٦٠ / ١٩٦١ / ٦١٠ / ١٩٦٢ حوالي ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

ويكن تقدير أثر المشروع على المدخل القومي إذا علمنا أن مساحة الفاكمة والخضر بما لا يحصى ١٩٦١ تبلغ حوالي ٦٥٠٠٠٠ فداناً ينتظر زيادة إنتاجها نتيجة لحل المشاكل التي يواجهها الزارعون ونشر نتائج البحوث التي تجري بالمحطات بما يعادل من مليون إلى خمسة ملايين من الجنيهات نتيجة لرفع إنتاج الفدان الواحد بما يعادل ١,٥ - ٨ جنيهات وهو أمر يسهل تحقيقه في زراعة المحاصيل البستانية نظراً لما تدره من عائد يفوق العائد الذي ينتج من زراعة الأرض بالحصائل الزراعية الأخرى .

هذا وقد أخذت سياسة تسويق المحاصيل البستانية وتصديرها إلى الخارج حجراً كبيراً من اهتمام الدولة نظراً لظروف الجمهورية العربية التي تلتزم لإنتاج السكر من الحاصلات البستانية التي تقبل عليها الدول المستوردة الأوروبية والشرقية فقامت وزارة الزراعة في عام ١٩٥٧ بإنشاء قسم يختص بإجراء البحوث الخاصة بتعبئة وتخزين وتصدير الحاصلات البستانية كما انشأت في عام ١٩٥٨ محطة تدريبية خاصة بتعبئة ثمار الموالح طبقاً لأحدث الطرق في هذا الميدان وذلك بغرض إرسال رسائل تجريبية من الثمار إلى الأسواق المختلفة للتعرف على طلباتها من حيث الأصناف والمواعيد وطرق التعبئة وغير ذلك . وكذلك لكي تقوم بتعريف وتدريب المصدرين على أنسب الطرق لتداول الثمار المعدة للتصدير حتى يمكن النهوض بهذه الصناعة ومنافسة الدول المصدرة الأخرى التي سبقتنا في هذا الميدان .

وقد قامت الدولة بإنشاء محطات تعبئة على نمط تجاري في مناطق الإنتاج أحداها في بنها وقدرتها ٧٥ طناً من الثمار في اليوم (ثمانى ساعات) وأخرى في

أسيوط قدرتها ٥ طنا ووالثة في بلبيس وقدرتها ٥ طنا كما أقيمت محطة صغيرة في الفيوم قدرتها ١٠ أطنان وذلك بخلاف محطة تعبئة الاطعام الموجودة في مديرية التحرير (القطاع الجنوبي) وقدرتها ١٠ أطنان

وقد كان من نتيجة العناية بالتصدير أن بلغت كمية الثمار المصدرة من البرقال واليوسفي والموز في السنوات العشرة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ ما يلي :

موز	يوسفي	برقال	
طن	طن	طن	
١٠٦	٢٠	٧٠	١٩٥٢
٨١	١٦	٢٩	١٩٥٣
٤٣	٤٣	٨٢	١٩٥٤
٧٩٦	٩٧	١١٣	١٩٥٥
١٥٣٣	٤٢	١٣٦٢	١٩٥٦
١٦٧١	٨١	٢١٤٤	١٩٥٧
٢٦٧٩	٢٥٩	٦٢٤٥	١٩٥٨
٢٤٤١	٦٠٢	٨٩١٥	١٩٥٩
٨٨٦	٨٢٣	١٥٨٥٨	١٩٦٠
٢٦٥	١٧٢٥	٩٩٥٥	١٩٦١

### الخضار

نظرًا لما للخضار من أهمية اقتصادية فضلاً عن أهميتها من حيث التصدير فقد اهتمت الدولة بتحسين وزيادة الإنتاج بما يكفي لسد حاجة السوق المحلية وتصنيع وتصدير كمياته كبيرة تساعد على زيادة الدخل القومي :

وكانت زراعة الخضر بصفة عامة متركزة في الوجه البحرى ومحافظه الجيزة  
اقربها من مدينة القاهرة كما أن متوسط محصول الفدان في مصر يقل عن مثيله في  
الدول الأخرى بدرجة كبيرة مما يتطلب وضع سياسة ثابتة لرفع الإنتاج والنهوض  
بكافة محاصيل الخضر مع توجيه عناية خاصة الأنواع والأصناف ذات القيمة  
الإقتصادية والتي يمكن أن تقوم عليها سياسة تصديرية مثل الطماطم والفاصوليا  
والبصل والبطاطس والبطيخ والثوم والخرشوف.

وقد سارت الدولة منذ وضعت السياسة الخاصة بالنهوض بمحاصيل الخضر  
على التوسيع في المساحات المخصصة للتصدير على أساس زيادة المساحة المنزوعة  
بالطماطم بما يعادل ٢٠٠٠٠ فدان سنوياً من أصناف البيزل هاربر وفيكيتوريا  
(١) واستونرا كسبيش وزيادة مساحة الثوم بحوالى ٣٠٠٠ فدان والفاصوليا  
الخضراء بحوالى ٢٠٠٠ فدان والبصل بحوالى ٢٠٠٠ فدان والخرشوف بحوالى  
٢٠٠٠ فدان والبطاطس بحوالى ٦٠٠٠ فدان ، وقد انتهت الدولة إلى تخصيص  
مساحات في مزارع وزارة الإصلاح الزراعى ووزارة الأوقاف والمحافظات عن  
طريق الهيئات التعاونية الزراعية ( المؤسسة للتعاونية الراحية ) لإنتاج المحاصيل  
الخاصة بالتصدير مع الأخذ فى الاعتبار تصريف الجزء غير الصالح للتصدير حلياً  
عن طريق المؤسسة التعاونية الاستهلاكية وأن تتم الزراعة على أساس تعاقب يتم  
بين الجهات المنتجة وبين الهيئات المعنية بالتسويق والتصدير على أساس أسعار  
محددة ومجزية للمنتجين تشجيعاً لهم على الإنتاج بفرض التصدير.

كما وضعت السياسة الخاصة بسد حاجة الاستهلاك المحلى عن طريق التوسيع فى  
زراعة الأصناف ذات القيمة الغذائية العالية مثل الطماطم والبطاطس والفاصوليا  
الجافة واللوبياء الجافة وأن يراعى سد النقص من ناحية النوع والتوزيع لآلاف  
زراعة الخضر مركزه حول المدن الكبيرة .

وفى جدول (٢) تظهر الزيادة المطردة فى مساحات الخضر المنزوعة فى السنوات  
التالية للشورة والنسبة المئوية للزيادة خلال التسعة سنوات من سنة ١٩٥٢ إلى

مساحات أنواع الحنظل المزروعة في الأحواض من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٠

النوع	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	النسبة المئوية للزيادة
مطاطم	٧٨٧٤٤	٨٣٦٩٧	٨٧٢٧٧	٩٦٠٢٩	١٠٠١١٥	١٠٢٨٠	١٠٥٤٤	١٠٧٧٧	١٣٥٧٢	٧٢,٥
كروسة	١٥٥٩٥	١٧٥٠٢	١٨٧٧١	٢٠٢٤٣	٢١٩١٨	٢٤٤١٢	٢٥٥١٤	٢٤٩٥٢	٢٧٣٣٨	٧٥,٣
بسلة	٤٠٣٠	٤٦٠٠	٥٤٥٥	٥٨٥٥	٦١٥٦	٥٦٤٥	٧٠٩٠٧	١١٥٦٧	٩٣١٦	١٣١,١٧
كرونب	٣٤٤٣٤	١٨١٨١	٤٥٥٣١	٦٠٦١١	٧٠٢٠١	٧٠٧٨١	٣٧٣٦١	٢٢٥٠٢	٢٢٧٥٤	٦٩,٢٨
قثييط	٣٦٧٧٢	٦١٦٩١	٦٤٦٩١	٤٣٠٤٣	٤٩٦٩٣	٤٤٢٣٤	٧٧٣٣٤	٤٨٧٧٣	٤٧٨٨٣	٢٩,٩٦
سباغ	٤٠١١	٦٠٢١	٨٥٢١	٧٦٣١	١٢٨١	١٩٦١	٤٣٣١	٢٠٢١	٢٧٠٠	٤٧,٩٦
خيزرة	١٣٠٢	١٤٦١	١٥٢٥	١٦٦٠	١٨٢١	١٩٦١	٢٢٧٨	٢٦٣٧	٢٨٢١	١١٦,٧٧
خض	١١١١	١٥٤٣	٢٥٦١	٢٠٦٠٧	٢٢٧٨	٢٣٦١	٢٧٨٠	٢٨٠٣	٣٩٦٥	٢٥٤,٩٦
لفت	١٦٨٣	٢٠٣٢	٢٨٧١	٣٧٤٨	٤١١٠	٤٧٨٨	٥٧٤٧	٦٣٩٥	٦٦٧٦	٢٩٦,٦٧

١٢٢,٩٥	٥٢٧٥٠	٣٣٩٧٧	٣٦٢٧٤	٣٣٣٣٠	٢٨٤٤٢	٣٢٢٥١	٢٧٣٧١	٢٤٦٩٨	بطاطس
١٨١,٧٧	٩٩٨٦	٨٩٦٧	٨٥٠٥٠	٧٥٧٣	٧١٣٣	٦٠١٤	٥١٤٢	٣٧١٠	ياميا
٢٢٥,٠	٧٩٧٠	٧٢٥٠	٦٦٢٠	٤٩٢٧	٥٣٤٩	٤٠٢٠	٣٧٠٠	٢٥٨٢	ملوخيه
٢٣٩,٩٩	١٣٨٧١	١٤٠٣١	١٠٥٢٨	٩٣٢٦	٨٥٢٤	٧٥٤٩	٦٤٧٧	٤٢٨٣	بادنجان
—	٤٦٧٤	٤٦٨٤	٤٦٨٠	٤٧٢٤	٥٧٥٣	٦٥٧٥	٩٠٨٣	٥٦٨٤	فاصوليا
٢٣٥,١٢	٦٧٢٧	٧٤٣٥	٥٢٢٢	٥٢٣٣	٤٧٨٤	٥٥٤٤	٤١٢٦	٢٥٣٤	لوبيا
١٠٢,٣٠	٩٥٢٦	٩٥٢٦	٨٣٥٠	٧٠٣٧	٦٠٣٧	٧٠٠٣	٥٠٧٢	٦٠٤٤	بطاطا
٥٠,٧٠	٦٣٣٥٦	٤٥٥٩١	٥٧١١٧	٥٦٦٤١	٥٠٩٣٥	٤٦٤٦٤	٤٣٣٤٥	٤١٣٣٥	بطيخ
٧٦,٥٦	١٧٠٥٤	١٦٤٧٠	١٣٩٦٨	١٤٠٤٣	١٧٨١١	٩٦٦٦	٩٩٢٤	٩٢٦٢	شمام
١٨٥,٦٧	٢٨٠٥٥	٢٦٧٤٧	٢٥١٢١	٢٥١٦٦	٢٤٧٣٢	١٧٠٧٨	١٥٦٠١	١٠١٥٧	خيار
١١٢,٤٢	٣٩٢٠٦	٤٤٣٣٣	٣٩٦٢٧	٣٨٢٧٢	٣٢٢٨٩	٢٨٤٤٣	٢٨٨٧٠	٢٠٦٣٠	اصناف اخرى
٩٦,٧٧	٤٩٦٤٥٧	١٣٤١٣٧	٨٧٨٧١	٣٤١٦٩١	٤٥٠٦٠٣	١٩٦١١٧	٢٨٩٨٧٣	٢٥٢٣٠٢	الاجموع

وقد قامت وزارة الزراعة بتنفيذ مشروع خاصي بتحسين أصناف الخضر  
واقصر تنفيذه في المراحل الأولى على أصناف الخضر ذات الأهمية الاقتصادية  
مثل الطماطم والبطاطس والبطيخ والشمام والفاصوليا والكرنب والخرشوف  
والبطاطا كما بدأت منذ سنوات في تنفيذ مشروع يهدف إلى تعميم تقاوى الخضر  
المنتقاة وذلك بزراعة مساحات مخصصة لإنتاج تقاوى على أساس أن كل فدان  
يزرع لإنتاج التقاوى يكفي لزراعة خمسين فداناً في المتوسط ويراعى في المساحات  
المخصصة لإنتاج التقاوى المنتقاة بعدها عن المساحات الأخرى المنزرعة من نفس  
الصنف أو النوع بمسافة مناسبة تضمن عدم اختلاط حبوب اللقاح بها بحبوب  
اللقاح الناتجة من تلك المساحة . وتم زراعة المساحات المطلوبة بمعرفة أو تحت  
إشراف ومراقبة الوزارة للتأكد من مسافات العزل وكفائتها تبعاً للنوع أو  
الصنف المنزرع .

ونظراً لأهمية محصول البطاطس وهو أهم محاصيل الخضر في الجمهورية العربية  
حالياً من حيث المساحة والاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج فقد خصصت وزارة  
الزراعة مشروعاً خاصاً به للاهتمام بإنتاج التقاوى وتخزينها .

ولما كانت البحوث الخاصة بإيجاد أصناف جديدة سواء بالاستنباط أو  
الامتزاج وتجهيزها في مناطق الجمهورية المختلفة وكذلك البحوث الخاصة برفع إنتاج  
الوحدة المساحية عن طريق إيجاد نسب كميات الأسمدة وهو اعتمد إضافتها وكميات  
مياه الري وتحديدتها على أساس الحاجة الفعلية وكذلك مقاومة الآفات التي تسبب  
في تلف جزء كبير من الإنتاج كل ذلك ضروري من القيام به جنباً إلى جنب مع  
سياسة التوسع الأفقي فقد وضعت الأسس التي تسير عليها الهيئات المختلفة في القيام  
ببجوتها مع الأخذ في الاعتبار عدم التكرار والبدء بالمواضيع المناجلة الأكثر  
أهمية وخصوصاً من الناحية التطبيقية . كما روى أن تشتمل محطات البحوث  
البيستانية الإقليمية السابق ذكرها على إجراء البحوث الخاصة بالمشاكل المحلية  
فهذه المناطق التي تتواجد بها هذه المحطات . كما أرسلت البعثات الخاصة بتعذيب  
القائمين بأعمال البحوث في الهيئات المختلفة طبقاً لبرنامج اتفق عليه في المؤتمر  
الخاص بالبيستين الذي دعا إليه المجلس الأعلى للعلوم .

## نباتات الزينة

كان إنتاج الزهور في الجمهورية العربية المتحدة مقصوراً على عدد قليل من المنتجين الذين يقومون بزراعتها بغرض تسويقها محلياً وقد يقرم بعضهم بمحاورلات فردية بسيطة لتصدير ما يصلح من إنتاجه إلى الخارج وهذه الطريقة التي كانت متبعة في الإنتاج وإن كانت كافية لمد الأسواق المحلية بحاجتها البسيطة من الزهور من حيث السكينة والنوع والصفات فإنها لم تكن كافية على الإطلاق لتحقيق ما تهدف إليه الدولة من التوسع في التصدير وذلك بسبب زراعة الزهور في مساحات صغيرة وفي أماكن متناثرة وكذلك بسبب عدم إلمام الكثير من المنتجين بالصفات التي يجب أن تكون عليها الزهور التي تصلح للتصدير وقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الثلاث الأخيرة بغرض تحسين الإنتاج وتشجيع المنتجين على الإقبال على زراعة الزهور من الأصناف المطلوبة في الأسواق الخارجية وذلك عن طريق استيراد الألبصال والشتلات وكذا البذور من الخارج وزراعتها في المشاتل الحكومية لإنتاج التقاوى وتوزيعها على المنتجين لكي يقوموا بدورهم بإنتاج الزهور الخاصة للتصدير .

وقد كان من نتيجة اهتمام الدولة بهذه الصناعة أن ظهرت فئة من المنتجين الذين يزرعون نباتات الزينة بغرض التصدير ويمتدعون بالهناءات وكية الإنتاج مما وقد تم تصدير جزء من إنتاجهم عن طريق القطاع العام ( الشركة العامة للشجارة والتصدير ) وقد لاقت الزهور المصدرة وهي من الورد والجلاديبولوس نجاحاً كبيراً وضع في ضوءه نظاماً يحقق زيادة كبيرة في صادرات الجمهورية من الزهور في السنوات التالية وقد بلغت السكينة التي تم تصديرها في ٦١ - ١٩٦٢ حوالي ١٥ طناً يقدر ثمنها بحوالي ١٥٠٠٠ جنينها من العملات الصعبة وكان التصدير إلى إيطاليا وإيران وإنجلترا وسويسرا وألمانيا كما صدرت كميات قليلة إلى الهند والباكستان والصين وأمريكا .

بيان أزهار النطف المصدرة إلى الخارج  
خلال السنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٢

توزيع المصدر حسب الدول		جملة المصدر	موسم التصدير
دول عربية	دول أوربية		
طن	طن	طن	
٣,٩١٤٥	٢,٨١٥	٤,١٩٦٠	١٩٥٥
,٦٧١	١,٨٥٦٠	٢,٥٢٧٠	١٩٥٦
و٧٧٧	٠,٠٨٢٥	٠,٨٥٩٥	١٩٥٧
٤,١١٩٥	٠,٧٢٢٤	٤,٨٤٢٩	١٩٥٨
—	—	—	١٩٥٩
٤,٩٧٧	٢,٦٤٧٠	٧,٦٢٤٠	١٩٦٠
٧,١٣٨٥	٠,٧٧١٠	٧,٩٠٩٥	١٩٦١
٤,٧٠٨٠	٨,٩٦٨٠	١٣,٦٩٤٠	١٩٦٢

المصدر في عام ١٩٦٢ في خلال الثلاثة أشهر الأولى فقط :

ولما كانت سياسة الدولة في زيادة مصادراتها من الزهور تتطلب العناية بالإنتاج ونشر الوعي بين سكان الجمهورية الإقبال على شراء الزهور في المناسبات المختلفة حتى لا تكون مقصورة على طبقة في عهد أخذ على عاتقه تذويب الفوارق بين الطبقات خصوصاً وأنه سينتج من التصدير كميات كبيرة غير قابلة للتصدير وتصبح للتسويق المحلي ويمكن بيعها بأسعار منخفضة نتيجة وفرة الإنتاج ولدى يتم تخصيص وزيادة الإنتاج رأت الدولة العناية بالبحوث والتجارب التي تجربها الهيئات المختلفة للفرص برعاية نباتات الزينة فقامت بتنظيم الدراسات على أساس البدء بالمواضيع الأكثر أهمية في الخطة الخمسية الأولى وهي :

١ - دراسة تكاثر بعض نباتات الزينة الهامة جنسياً وخصرياً ومشاكل

التكاثر من الناحية العملية مع العناية بانتخاب الأصناف التي تجود من الإكثار المحلي بالبذرة وباستعمال التهجين لهذا الغرض .

٢ - استيراد الأصناف التجارية المرغوب فيها محليا وفي الخارج ودراسة مدى صلاحيتها من حيث الإنتاج التجاري الممتاز ومحافظةها على هذه الصفات .

٣ - دراسة موعد الإزهار والتحكم فيه للتصدير في المواسم التي يقل فيها الأزهار في الخارج .

٤ - دراسة محصول الورد من حيث طرق التكاثر والأصول المناسبة وطرق التقليم والتسميد ودراسة الأصناف الملائمة لإنتاج أصناف جديدة ممتازة ومقاومة للأمراض .

٥ - دراسة أبصال الزينة من حيث الإكثار والتربية والتسميد والإحتياجات المائية وأسباب تدهور الأبصال محليا ودراسة طور السكون وعلاقته بالتهجين .

٦ - دراسة المسطحات الخضراء .

٧ - دراسة أحسن الطرق وأفضل الأنواع للتصدير باستيراد الأصناف الحديثة من الأصناف التجارية ومتابعة مبالغ نجاحها سنة بعد أخرى حتى يمكن استيراد وتصديرها إلى الأسواق الخارجية والمحافظة عليها من التدهور مع دراسة احتياجاتها الزراعية وطرق القطف والتجهيز .

٨ - استيراد وأقلية نباتات الزينة .

### النباتات الطبية والعطرية

لما كانت الجمهورية العربية المتحدة تتميز بظروف بيئية مناسبة لإنتاج الكثير من أنواع وأصناف النباتات الطبية والعطرية التي تحتاج إليها الصناعة في الداخل وفي الدول الأجنبية فقد أولتها الدولة عناية كبيرة سواء من حيث البحوث الخاصة بالإنتاج أو الدراسات المتعلقة بالتسويق والتصدير فقامت بتنظيم أعمال البحوث وقهرتها في الخطة الخمسية الأولى على المواضيع الآتية :

١ - تأثير المعاملات المختلفة على نسبة المواد العطرية والهيولية .

٢ - دراسة النباتات الطبية الموجودة في المنطقة الصحراوية لمعرفة قيمتها الهيولية ومدى الاستفادة منها في تصنيع الأدوية .

٣ - دراسة قيمة النباتات الطبية المزروعة في المناطق الصحراوية إذا ما زرعتم في الواشى وتأثير ذلك على نموها ونسبة المواد الفعالة بها .

٤ - الإستزاده من استيراد النباتات الطبية والعطرية ونجربة زراعتها في ج . ع . م هذا وقد ضمنتم الدولة سياسة لإجراء البحوث في مشروعات التنمية الخاصة بالخطة الخمسية الأولى مشروعا خاصا بتدعيم بحوث وإكثار النباتات الطبية والعطرية اشتمل على التوسع في إجراء البحوث في المناطق المختلفة وإنشاء المعامل الخاصة بإجراء التحليلات والتقطير واستخراج المواد الفعالة مع تزويد هذه المعامل بالأجهزة والكيماريات والفنيين والمتخصصين في هذا الميدان كما اعتمدت الميزانية الخاصة بإرسال المبعوثين إلى الخارج للتخصص في هذه المحاصيل من حيث الإنتاج والتصنيع علميا وعمليا .

أما من حيث تسويق المنتجات فقد نشطت تجارتها بإنشاء مصانع الأدوية والروائح التي يضمها القطاع العام والتي تقوم بتصنيع الحاصلات الناتجة من النباتات التي تنمو برياً أو التي تزرع خصيصاً لهذا الغرض كما تقوم المؤسسة العامة للتجارة بمد الأسواق الخارجية بمحاجتها من هذه الحاصلات أو المواد الفعالة الناتجة منها بعد التأكيد من مطابقتها للواصفات التي تتطلبها الصناعة حفظاً على سمعة البلاد وتمكيننا من منافسة الدول التي تقوم بزراعة مثل هذه الحاصلات .